

توظيف المتقاعدين من الجيش والمؤسسات الرسمية في الشأن العام

تُشكّل إعادة توظيف المتقاعدين من الجيش والمؤسسات الرسمية في "إسرائيل" سمة بنيوية راسخة في النظامين السياسي والإداري للدولة. فمنذ تأسيسها، لعب جيش الاحتلال دوراً محورياً في توجيه القرار السياسي وصياغة السياسات العامة، متجاوزاً وظيفته العسكرية ليؤسس لحضور مؤسسي واسع في الشأن العام، من خلال انتقال منظم ومدرّس للضباط المتقاعدين نحو مواقع قيادية في ميادين السياسة والإدارة والاقتصاد والبحث العلمي وحتى الإعلام. هذا الانتقال لم يكن محض صدفة، بل يُعبّر عن رؤية مؤسساتية ترى في هؤلاء المتقاعدين مورداً بشرياً استراتيجياً يُعاد استثماره في إدارة المفاصل الحيوية للدولة. ويواصل عدد كبير منهم العمل في القطاع العام، سواء ضمن مؤسسات حكومية، أو سلطات محلية، أو في الصناعات الدفاعية، ووزارة الدفاع، أو عبر مشاريع مرتبطة بالجيش. كما يُنظر إليهم في الأوساط المالية والعقارية باعتبارهم شخصيات ذات نفوذ وثروات، يتبوؤون مواقع عليا في مجالات الصناعة، والأعمال، والمرافق العامة، والتعليم العالي.

وفي هذه الورقة، عرض لأبرز العناوين المتعلقة بإعادة توظيف المتقاعدين العسكريين واندماجهم في الشأن العام من خلال العناوين التالية:

- 1- الخلفية التاريخية
- 2- آليات إعادة التوظيف
- 3- توظيف المتقاعدين العسكريين في الشأن العام
- 4- حجم الاندماج والفروقات
- 5- سن التقاعد
- 6- جدل النخبة العسكرية والاندماج
- 7- المسارات المدنية للضباط العسكريين (1948-2012)
- 8- متقاعدون في السياسة والمجتمع والاقتصاد

1- الخلفية التاريخية

منذ نشأته عام 1948، اعتمد الكيان على نموذج "الدولة الأمنية"، حيث لعب الجيش دورًا محوريًا في تأسيس الكيان السياسي والاجتماعي. ومع تكرار الحروب وتوسع التهديدات، تعززت مكانة المؤسسة العسكرية ليس فقط كأداة أمنية، بل كمنصة لتأهيل القيادات المدنية المستقبلية. أدّى ذلك إلى تحوّل المؤسسة العسكرية إلى حاضنة للنخب السياسية والإدارية. تاريخيًا، كان أول ثلاثة رؤساء حكومة في إسرائيل (بن غوريون، أشكول، وبيغن) يعتمدون على دعم كبار الضباط المتقاعدين. ومنذ السبعينات، أصبحت الظاهرة أكثر بروزًا مع دخول متقاعدين مثل إسحاق رابين وإيهود باراك إلى الحياة السياسية.

2- آليات إعادة التوظيف

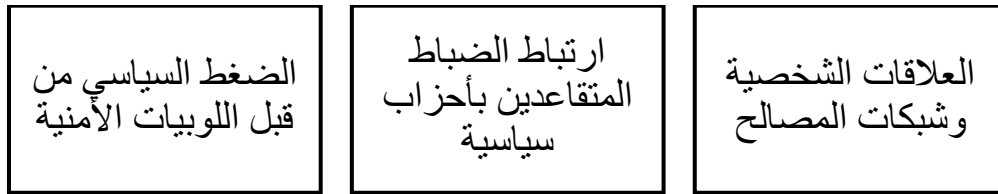
تتنوع آليات إعادة التوظيف في الكيان ما بين الرسمية وغير الرسمية:

1. القوات الرسمية:

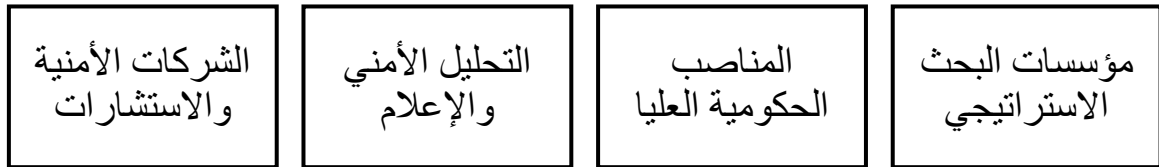
- **وزارة الدفاع ووحدات التحضير للتقاعد:** تُقدّم هذه الوحدات برامج دعم تشمل التأهيل المهني، التوجيه الوظيفي، والإرشاد القانوني، بالإضافة إلى مساعدات مالية وتعليمية.
- **برامج التحوّل المهني مثل وحدة "أفق Ofek":** التي تساعد في إعادة دمج المتقاعدين في سوق العمل، فهي إحدى الأدوات المركزية التي يعتمد عليها جيش الاحتلال لتسهيل انتقال الجنود النظاميين إلى الحياة المدنية بعد التقاعد. تعمل هذه الوحدة على تأهيل المتقاعدين مهنيًا وتزويدهم بالمهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل المدني، من خلال برامج مخصصة تشمل الإرشاد المهني، والدورات التدريبية، والدعم في البحث عن فرص عمل مناسبة. يُنظر إلى "أفق" كآلية استراتيجية تهدف إلى ضمان استثمار الإمكانات البشرية المتراكمة لدى الضباط والجنود المسرّحين، وتحويل خبراتهم العسكرية إلى أدوات فعّالة في المجالات المدنية، سواء في القطاع العام أو الخاص. وتُشكّل هذه الوحدة حلقة وصل مهمة بين المؤسسة العسكرية وسوق العمل، وتسهم في استمرار النفوذ المؤسسي للجيش من خلال تمكين المتقاعدين من شغل مناصب قيادية في الحقول المختلفة.
- **شبكات متقاعدي الجيش التي تؤدي دورًا في التوجيه والدعم:** بنية تنظيمية واجتماعية فعّالة، تُستخدم كأداة مركزية في دعم استمرارية نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية. تقوم هذه الشبكات، التي غالبًا ما تُدار من خلال جمعيات وروابط مهنية واجتماعية، بربط المتقاعدين بعضهم ببعض من جهة، وربطهم بمراكز التأثير في مؤسسات الدولة والمجتمع من جهة أخرى. تلعب هذه الشبكات دورًا مهمًا في توفير فرص عمل، وتسهيل الوصول إلى المناصب العليا، والمساعدة في بناء علاقات معقدة

داخل القطاعين العام والخاص. كما توفر دعمًا متبادلًا لأعضائها من خلال تبادل الخبرات، والموارد، والمعلومات حول المناقصات والمبادرات والمشاريع الاقتصادية، إضافة إلى لعب دور في الضغط السياسي والإداري غير الرسمي. وتُعدّ هذه الشبكات امتدادًا لنمط الخدمة العسكرية القائم على الانضباط، والتسلسل الهرمي، وروح الفريق، وهو ما يعزز من تكاتفها وفعاليتها. ونتيجة لذلك، تتحول هذه الشبكات إلى أدوات مؤثرة في توزيع النفوذ والمصالح، وتساهم في ترسيخ مكانة المتقاعدين كقوة حيوية داخل النسيج الإداري والاقتصادي والسياسي في الكيان.

2. القنوات غير الرسمية:



3. مجالات العمل:



3-توظيف المتقاعدين العسكريين في الشأن العام

تمثل إعادة توظيف المتقاعدين من الجيش والمؤسسات الرسمية في الكيان، ظاهرة مركّبة تتداخل فيها اعتبارات الكفاءة والولاء من جهة، مع تحديات الديمقراطية والتعددية من جهة أخرى. فبينما توفر هذه الممارسة لـ "لدولة" خبرات كبيرة، فإنها تفرض في الوقت ذاته تساؤلات حيوية حول طبيعة النظام السياسي ومدى قدرة المجتمع المدني على الحفاظ على استقلاليته أمام النفوذ الأمني المتزايد. وبحسب صحيفة هآرتس، فإن تقاعد الضباط في سن مبكرة يمنحهم الفرصة للحصول على أعمال ووظائف في القطاع المدني، والحصول على مرتبات كبيرة، في الوقت الذي تتدفق فيه إلى حساباتهم في البنك مستحقات التقاعد. عادة ما يتم استيعاب هذه الفئة، خصوصًا من الرتب العليا، بعد تقاعدهم، في إدارة الشركات الحكومية ومؤسسات الدولة المختلفة. وذكر تقرير بثته قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة أن الضباط المتقاعدين يعملون بشكل عام في إدارة المطارات والموانئ والمؤسسات المختلفة التي تتبع الوزارات، كما ويتم استيعابهم في إدارة المؤسسات التعليمية. ويُشار إلى أن الجنرال رون خولدائي، الذي تولى قيادة أركان سلاح الجو وترأس بلدية تل أبيب، عمل بعد تسريحه من

الجيش مديراً لأرقى المدارس الثانوية في مدينة "هرتسليا". هذا بالإضافة إلى أنه استيعاب الجنرالات المتقاعدين حتى في إدارة المرافق الرياضية، فقد تم تعيين رئيس هيئة أركان الجيش الأسبق، دان حالوتس، بعد تسريحه من الجيش مديراً لاتحاد كرة القدم في الكيان.

تتنافس شركات القطاع الخاص على استقطاب الجنرالات المتقاعدين، حيث إن الكثير من شركات الطاقة والاتصالات وشركات التقنيات المتقدمة يديرها ضباط كبار أنهموا الخدمة العسكرية. وقد تبين أنّ الأغلبية الساحقة من المبادرين الإسرائيليين الذين يتجهون إلى تدشين شركات "أمن المعلومات" هم من كبار قادة المؤسسات الأمنية والاستخبارية الذين تقاعدوا من الخدمة والذين سبق لهم أن كان "أمن المعلومات" جزءاً أصيلاً من مهامهم الأمنية سابقاً. وفي حديث للجنرال يوفال ديسكين، الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي "الشاباك"، عن تجربته كأحد مالكي شركات "أمن المعلومات"، أشار إلى أنه قام بعد تقاعده من "الشاباك" وبالتعاون مع جنرالين سابقين خدما في الجهاز نفسه، بتدشين شركة "أمن المعلومات" بهدف العمل في الخارج، حيث قال ديسكين أن "ظروف التنافس في إسرائيل جعلته وزميليته يتجهان للعمل في الخارج"، مشيراً إلى أن شركته تعنى بإنتاج برامج لتأمين المعلومات. وذكر ديسكين أن شركته متعاقدة مع عدد كبير من شركات الخدمات والمصارف في الغرب.

وعليه، يعدّ الجيش والمؤسسات الأمنية المصدر الرئيس الذي يمدّ الشركات التقنية والساير الإسرائيلية بالقوى البشرية، حيث أن معظم الضباط الذين يخدمون في منظومات الحوسبة والوحدات المختصة بالحرب الإلكترونية يتجهون بعد تقاعدهم للعمل في هذا المجال. وكان مجلة "الدفاع الإسرائيلي" قد أشارت إلى أنّ ظروف العمل المغرية التي تعرضها هذه الشركات زاد من وتيرة تسرح الكثير من الضباط الذين يعلمون في قيادة الحوسبة في الجيش الإسرائيلي والوحدات الأخرى التي تعنى بالحرب الإلكترونية من الخدمة العسكرية والتوجه للقطاع المدني، مما أسهم في توفير بيئة لإنشاء المزيد من الشركات.

4- حجم الاندماج والفروقات

في دراسة أجرتها دائرة كبير الاقتصاديين في وزارة المالية الإسرائيلية، والمستندة إلى بيانات مصلحة الضرائب لعام 2019، ظهر أن نسبة اندماج المتقاعدين العسكريين ضمن الفئة العمرية (42-67 عاماً) تبلغ نحو 76.5%، حيث يعمل 84% منهم كموظفين أو أصحاب أعمال، مما يعني أن أقل من ربعهم لا يزالون أي نشاط مهني بعد التقاعد.

وأشارت الدراسة أيضاً، إلى أن متقاعدي الجيش النظامي يندمجون بسهولة في سوق العمل بعد انتهاء خدمتهم، خاصة في القطاع العام، وأن مستوى المعاش التقاعدي لا يشكل عاملاً حاسماً في هذا الاندماج، باستثناء المتقاعدين الذين يتقاضون معاشات منخفضة بشكل خاص.

هذا يشير إلى وجود طلب فعلي على خدمات المتقاعدين من مختلف المستويات، وأن سوق العمل يرحب بهم دون تمييز واضح على أساس المهارات أو المؤهلات. ومن اللافت أن نسبة كبيرة من هؤلاء المتقاعدين، تصل إلى 22%، يعملون في وظائف حكومية، ويحصلون في هذه الوظائف على رواتب أعلى من الموظفين الآخرين في نفس المؤسسات، بل وأعلى بكثير من نظرائهم في القطاع الخاص. ويتبين أن الجهات الحكومية الكبرى، مثل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، ووزارتي الصحة والتعليم، إلى جانب عدد من البلديات، تستوعب أعدادًا كبيرة من هؤلاء المتقاعدين، وغالبًا ما توظفهم في مناصب عليا، وهو ما يفسر الفجوات الكبيرة في الرواتب داخل نفس المؤسسة – ففي بعض الحالات، يصل الفارق إلى 83%. كما أن إلغاء آلية "الصندوق العام"، التي كانت تحدّ في السابق من الجمع بين المعاش التقاعدي الكامل والراتب المرتفع في القطاع العام، أدّى إلى وضع مريح لهؤلاء المتقاعدين، حيث أصبح بإمكانهم تقاضي معاشاتهم بالكامل إلى جانب رواتب مرتفعة من وظائفهم الجديدة، دون أي اقتطاع قانوني. وبذلك، فإن الكثير منهم يتمتعون بدخل شهري مرتفع جدًا مقارنة بباقي السكان.

تكشف الدراسة نفسها عن وجود فجوات واضحة بين المتقاعدين من حيث الجنس والموقع الجغرافي؛ فالرجال المتقاعدون أكثر اندماجًا في سوق العمل من النساء، كما أنهم يتقاضون معاشات ورواتب أعلى بنسبة تصل إلى 34% عند مستوى الراتب المتوسط. من ناحية أخرى، يحصل المتقاعدون الذين يعيشون في وسط البلاد على دخل أعلى بكثير من أولئك الذين يعيشون في الجنوب أو الشمال، ما يعكس تأثيرًا مباشرًا للموقع الجغرافي على فرص العمل والدخل.

5- سن التقاعد

- من الخدمة الدائمة:

الرتبة	سن التقاعد التقريبي
ضباط وجنود	42-45 عامًا
ضباط برتبة نقيب - رائد (٦٥-٦٧) ٦٥ (٦٦)	47-50 عامًا
ضباط برتبة مقدم (٦٥-٦٧)	50-52 عامًا
ضباط برتبة عميد (٦٧-٦٨)	53-55 عامًا

سن التقاعد التقريبي

الرتبة

ضباط برتبة لواء (٦١٦٨) أو أعلى 55-57 عامًا

- من الخدمة الاحتياطية: ينتهي واجب الخدمة الاحتياطية قانونيًا في هذا السن، لكن في حالات خاصة (كالهرب)، يمكن استدعاء العسكريين السابقين حتى بعد بلوغ سن التقاعد، بموجب أمر تعبئة خاص.

سن نهاية الخدمة في

الفئة

الاحتياط (بعد تعديل

2024، تم زيادة سنة)

الجنود (غير الضباط) 41 عامًا (كان سابقًا 40 عامًا)

الضباط 46 عامًا (كان سابقًا 45 عامًا)

أفراد وحدات النخبة (مثل هيئة الأركان الخاصة) حتى 50 عامًا

يُتيح الجيش أحيانًا التمديد لما بعد سن التقاعد الرسمي بناءً على حاجة الجيش وبقرار من القيادة العليا. كما ويتقاعد بعض الضباط باكرًا (في سن 40-45) بناءً على الهيكل التنظيمي، أو الانتقال للعمل المدني أو السياسي. مع الإشارة إلى أن سن التقاعد المدني يتراوح بين 62-65 للنساء و67 للرجال.

6- جدل النخبة العسكرية والاندماج

لم تعتبر معظم الدراسات، في الفترة الممتدة منذ عام 1948، النخبة العسكرية الإسرائيلية فاعلاً اجتماعيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا قائمًا بذاته. وقد جادل النهج الأول للعلاقات المدنية الأمنية في إسرائيل، وهو النهج التقليدي، بأن الحدود بين المجالين المدني والأمني مجزأة، وأن السيطرة المدنية على أجهزة الأمن التابعة للكيان، وخاصةً جيش الاحتلال، ظلت قوية

منذ الاستقلال. فقد اتسمت العلاقات المدنية الأمنية في إسرائيل بـ"شراكة" بين قادتها المدنيين والعسكريين. علاوة على ذلك، ساعد تجنيد ضباط جيش الاحتلال وتدريبهم وتعيينهم، بالإضافة إلى دمجهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة بعد تقاعدهم (المبكر نسبياً)، على منع ظهور نخبة عسكرية متميزة في الكيان، قي ظل استمرار تبعية الجيش للقيادة المدنية السياسية. في الوقت نفسه، وقّر هذا الترتيب الخاص لمختلف المجالات المدنية - السياسة والمجتمع والاقتصاد، وما إلى ذلك - تدفقاً مستمراً من الكوادر الموثوقة. وبعبارة أخرى، لم تكن النخبة العسكرية في الكيان تستحق معاملة منفصلة لأن الضباط العسكريين رفيعي المستوى كانوا مندمجين بشكل كامل في النخبة الحاكمة في الدولة.

تحدّى النهج النقدي، الذي ظهر في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، بعض المبادئ الأساسية للنهج التقليدي، ولا سيما مفهوم "الحدود المجزأة" بين المجالين المدني والعسكري في الكيان. وعلى عكس نظرائهم التقليديين، أشار الكتّاب النقديون إلى أن موقع الحدود بين المجالين المدني والأمني في إسرائيل لم يكن ثابتاً، بل كان يتغير بمرور الوقت وفقاً للتفاعل المتغير بين الجيش ومختلف الأنظمة الفرعية المدنية في البلاد، بما في ذلك الأحزاب السياسية مثل حزب ماباي، الذي هيمن على الدولة في عقودها الأولى. ومع ذلك، وبسبب تشابه أسسهم النظرية إلى حد كبير، تحدّث الكتّاب النقديون أيضاً عن شراكة مدنية-عسكرية كان فيها القادة المدنيون هم من يتخذ القرارات، وخاصة قبل حرب 1967. ولم يبدأ نفوذ جيش الاحتلال على صنع السياسات في الكيان بالظهور إلا لاحقاً، وتميزت علاقاته المدنية-الأمنية بتحالفات متنافسة من الضباط والسياسيين. أمّا النهج الثالث، وهو النهج النقدي الجديد، فقد ظهر في أواخر الثمانينيات والتسعينيات كجزء من تيار ما بعد الحداثة في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية. وخلافاً للنهجين الأولين، رفض هؤلاء المؤلفون الفصل بين المجالين المدني والعسكري الأمني في إسرائيل، وتحدثوا بدلاً من ذلك عن طابعها "العسكري". وافترض بعض هؤلاء المؤلفين أن الشراكة المدنية العسكرية، التي حددتها أعمال سابقة، كانت في الواقع ترتيباً بين النخب السياسية المدنية والعسكرية الأمنية، حيث مارست الأولى السيطرة على الثانية في مقابل قبول الأولى للسياسات "العسكرية" سواء في فترة "ما قبل الدولة" أو "بعد الاستقلال".

ولم يُدرك دارسو العلاقات المدنية والأمنية الإسرائيلية "الدور المحوري الذي لعبه أعضاء النخبة العسكرية الإسرائيلية في جميع جوانب الحياة العامة في إسرائيل - لا سيما في النظام السياسي، بل أيضاً في المجتمع والاقتصاد والثقافة العامة - إلا مؤخراً، وتحديداً بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى)". في الواقع، تُشير العديد من الدراسات حول هذا الموضوع منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى الدور البارز الذي لعبه كبار ضباط جيش الاحتلال في صنع السياسات في الكيان، فضلاً عن مشاركتهم الكبيرة في السياسة المحلية و"الوطنية" بعد تقاعدهم.

7- المسارات المدنية للضباط العسكريين (1948-2012)

الفترة	الضباط المتقاعدين	الخدمة العامة (%)	قطاع الأعمال (%)	السياسة (%)	الدبلوماسية (%)	الأمن (%)	المجال الأكاديمي والبحثي (%)	القضاء (%)	المجتمع المدني (%)	الترتيب الحزبي (%)
1948-1957	34	50	40	29.4	17.6	8.8	11.8	0	0	7.1
1958-1967	35	45.7	45.7	34.3	11.4	20	14.3	0	0	2.9
1968-1977	44	25	47.7	18.2	6.8	18.2	9.1	0	0	50
1978-1987	48	29.2	72.9	22.9	6.3	16.7	8.3	0	0	2.1
1988-1997	49	24.5	77.6	24.5	0	14.3	14.3	2	10.2	5.1
1998-2007	47	23.4	63.8	10.6	0	10.6	17	4.3	14.9	5.5
2008-2012	7	14.3	71.4	0	0	0	0	0	28.6	0

تشير المعطيات الواردة في الجدول إلى تحولات بارزة في المسارات المهنية الثانية التي اتبعتها الضباط الذين خدموا في هيئة الأركان العامة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بين عامي 1948 و2012.

أولاً، يتضح أن الغالبية الساحقة من هؤلاء الضباط قد اتجهوا، بعد تقاعدهم، إلى مسارات مهنية ثانية، وغالباً ما شغلوا أكثر من مسار. وتدعم هذه النتيجة ما طرحه بيرى في عام 1973، حين اعتبر أن النخب السياسية والعسكرية في الكيان تنظر إلى المسارات المهنية الثانية للضباط باعتبارها امتداداً طبيعياً ومكملاً للخدمة العسكرية، تنبع من قناعة أيديولوجية. ويلاحظ أن هذا الاتجاه بقي سائداً رغم الارتفاع التدريجي في متوسط سن الترقية إلى رتبة لواء (من 37.5 عاماً خلال الفترة 1948-1957 إلى 47.2 عاماً منذ عام 1998)، وكذلك في متوسط سن التقاعد (من 41.9 إلى 53.2 خلال نفس الفترتين على التوالي).

ثانياً، تُظهر المسارات المهنية الثانية تداخلاً بين الاستمرارية والتغير. من أبرز ملامح التغير الانخفاض المتواصل في نسبة الضباط المتقاعدين الذين التحقوا بالخدمة العامة (من 50% في العقد الأول إلى 23.4% منذ أواخر التسعينيات)، واختفاء الضباط من السلك الدبلوماسي منذ

أواخر الثمانينيات، وازدياد اندماجهم في القطاع الخاص (من 40% في العقد الأول إلى أكثر من 60% منذ أواخر السبعينيات). كما برز بشكل ملحوظ، منذ أواخر الثمانينيات، انخراط بعض الضباط المتقاعدين في مؤسسات المجتمع المدني والنظام القضائي. وتُعزى هذه التغيرات إلى تحولات أوسع شهدتها "المجتمع" الإسرائيلي، تمثلت في نمو القطاع الخاص، وتوسع المجتمع المدني، وتراجع نفوذ الخدمة العامة ونقابة العمال "الهستدروت"، التي كانت تمثل سابقًا ملاذًا تقليديًا للضباط المتقاعدين. أما جوانب الاستمرارية، فتتجلى في استمرار انخراط هؤلاء الضباط في السياسة، والأجهزة الأمنية، والأوساط الأكاديمية والبحثية، مع تصاعد ملحوظ في الاهتمام بالبحث العلمي منذ أواخر الثمانينيات. كما برز دورهم في وسائل الإعلام، حيث أصبح بعضهم من أبرز المعلقين في الشؤون الأمنية.

ثالثًا، يكشف تحليل المناصب العليا التي شغلها الضباط بعد تقاعدهم عن استمرار الحضور القوي في المجال السياسي، لا سيما على المستوى الوطني، وهو حضور بدأ يتزايد فعليًا منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. في المقابل، طرأت تحولات مهمة، أبرزها تصاعد عدد الضباط الذين تولوا مناصب إدارية عليا في قطاع الأعمال، خاصة في الشركات ذات الطابع الأمني، واختفاء تمثيلهم في المناصب العليا في السلك الدبلوماسي منذ أواخر السبعينيات، وتعيين بعضهم قضاة منذ أواخر الثمانينيات.

وأخيرًا، يشير تحليل الانتماءات الحزبية إلى أن نسبة ملحوظة من الضباط المتقاعدين كانت لهم ارتباطات سياسية، حيث انضم معظمهم إلى أحزاب الوسط، وعلى رأسها حزب العمل وتياراته السابقة (46%)، تليه الأحزاب الوسطية الحديثة (22.7%)، ثم الليكود (17.6%). في المقابل، كانت نسبة الارتباط بالأحزاب اليسارية أو اليمينية محدودة (6.8% لكل منهما)، مع الإشارة إلى أن أيًا من الضباط الذين خدموا في هيئة الأركان منذ عام 1988 لم يُعرف بانتمائه إلى حزب يساري بعد التقاعد.

تعكس هذه النتائج الطابع البنيوي العميق لظاهرة انتقال النخب العسكرية إلى المجال المدني في الكيان، والتي ظلت ثابتة منذ عام 1948. فعلى الرغم من التغيرات البنيوية التي طرأت على الجيش و"المجتمع" الإسرائيلي، استمر تدفق الضباط المتقاعدين إلى قطاعات مدنية متعددة. وإذا كانت هيئة الأركان العامة في العقود الأولى تشكل "مدرسة" لإعداد كوادر الدولة، فإن الأجيال اللاحقة من الضباط توسعوا في اختراق مجالات جديدة، شملت الاقتصاد، والمجتمع المدني، والثقافة العامة، إلى جانب استمرار الحضور في السياسة والخدمة العامة. في هذه المجالات، نسج هؤلاء الضباط علاقات وثيقة مع نخب مدنية أخرى، ما يشير إلى اندماجهم في شبكة النخبة الإسرائيلية الأوسع، دون أن يفقدوا صلتهم بالمؤسسة الأمنية، بل أصبحوا يشكلون ما يمكن تسميته بـ"الشبكة الأمنية" التي تضم مسؤولين أمنيين حاليين وسابقين وشركاءهم في قطاعات "الدولة" المختلفة.

8- متقاعدون في السياسة والمجتمع والاقتصاد

تعاقب على منصب رئاسة أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسه حتى الآن ما يقرب من أربعة وعشرين جنرالاً، بدءاً من يعقوب دوري، أول رئيس أركان الذي لم تتجاوز فترة خدمته السنة الواحدة، ووصولاً إلى الرئيس الحالي، الجنرال إيال زامير. من بين هؤلاء، شغل إسحق حوفي المنصب بشكل مؤقت لمدة ثلاثة عشر يوماً فقط. كما أن اثنين من رؤساء الأركان، هما إسحق رابين وإيهود باراك، انتقلا لاحقاً إلى مناصب سياسية رفيعة، حيث شغلا منصب رئيس الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تقلد تسعة رؤساء أركان آخرين مناصب نيابية ووزارية، شملت مواقع نائب رئيس الحكومة ووزارتي الخارجية والدفاع.

حتى أولئك الذين لم يلجؤوا إلى العمل السياسي، سواء لأسباب شخصية أو بسبب قضايا فضيحة، وجدوا أنفسهم قادرين على الوصول إلى مراكز قيادية رفيعة في القطاعات الاقتصادية والمجتمعية. فمثلاً، تولى إسحق حوفي إدارة شركة الكهرباء، بينما أدار دان شومرون الصناعات العسكرية الإسرائيلية. كذلك دان حالوتس، الذي غادر الخدمة العسكرية قبل موعدها الرسمي عقب فضائح تتعلق ببيع أسهمه قبل حرب لبنان، انتقل إلى إدارة أكبر شركة كهرباء في البلاد.

ولا يقتصر الانتقال إلى مناصب مدنية على رؤساء الأركان فقط، بل تتاح الفرص الواسعة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية والإعلامية، أمام معظم الجنرالات وكبار الضباط. على سبيل المثال، وجد يعقوب بيرى، رئيس جهاز الشاباك السابق، طريقه بسهولة إلى قيادة إحدى أكبر شركات الاتصالات. ويرجع ذلك جزئياً إلى انتهاء الخدمة العسكرية في أعمار صغيرة نسبياً، في أواخر الأربعينات أو أوائل الخمسينات من العمر، إضافة إلى الارتباط الوثيق بين الصناعات العسكرية، والتقنيات الحديثة، وأجهزة الجيش، والأمن. كما يسهم الجيش عبر توفير فرص التعليم والإجازات الدراسية أثناء الخدمة في تمكين الضباط من الانتقال بسهولة إلى مناصب قيادية إدارية وفنية في مختلف مجالات المجتمع، مثل رئاسة البلديات، الأندية، والقطاع الخاص.

يتمتع كبار الضباط بامتيازات متعددة ليست مالية فحسب، بل تشمل العلاقات الواسعة التي بنوها والخبرات المترجمة، إضافة إلى الاطلاع على أسرار ومعلومات حساسة، مما يتيح لهم سهولة الدخول إلى عالم المال والأعمال، سواء كمستثمرين أو مستشارين بأجور مرتفعة. وقد أصبحت شركات الأمن وتسويق الأسلحة تعتمد بشكل كبير على الضباط المتقاعدين الذين ينتقلون عالمياً لعرض خبراتهم وخدمات الشركات التي يمثلونها.

المراجع

- أ- الجنرالات السابقون هم نخبة المجتمع الإسرائيلي، نيويورك تايمز، 1973.
- ب- أورن باراك، إيال تسور، المهن العسكرية والمهن الثانوية للنخبة العسكرية في إسرائيل، مجلة الشرق الأوسط، المجلد 66، العدد 3، 2012.
- ت- جاي رولنيك، هل تريد أن تصبح مليونيرًا؟ تقاعد من الجيش الإسرائيلي، هآرتس، 7 آذار 2013.
- ث- عاموس هارئيل، الجيش الإسرائيلي يعد خطة لتجديد شبابه: تقاعد مبكر ورفع رواتب صغار الضباط، هآرتس، 23 شباط 2015.
- ج- سام سوكون، توقعات بأن تمدد الحكومة قانون الطوارئ الذي يرفع سن التقاعد لجنود الاحتياط، تايمز أوف إسرائيل، 16 حزيران 2024.
- ح- صالح النعامي، السايبر الإسرائيلي في يد متسرحي الجيش، العربي الجديد، 1 ك 1 2016.
- خ- صالح النعامي، إسرائيل: مزايا مادية كبيرة للضباط في الخدمة النظامية، العربي الجديد، 22 ك 1 2016.
- د- نهاد أبو غوش، الجيش الإسرائيلي كـ"معهد تخريج" القيادات السياسية والمجتمعية!، مركز مدار، 23 ت 2 2020.
- ذ- ناتانيال جامز، 108 آلاف شيكل شهريًا: هكذا تبدو حياة الموظفين الدائمين بعد الجيش، ذي ماركر، 13 ت 2 2022.
- ر- قانون سن التقاعد، 2004، 2023/9/18.